



اتفاقية تعيين محكم

بحمد الله، تم في يوم ... /.../... 144... هـ الموافق .../.../2020م، توقيع هذه الاتفاقية بين كل من:

1- المحامي/ فلاج بن علي بن عبد الله المنصور، سجل مدني (1043694064)، ترخيص محاماة (35/296) وعنوانه: مدينة الرياض، جوال (0504437686)، بريد الكتروني (fallaj@hotmail.com). **طرف أول**

2-، سجل (0000000000)، وعنوانه...: مدينة ...، جوال (000000) **طرف ثاني** بريد إلكتروني (.....@.....).

تم التعاقد فيما بين الطرفين بعد الإقرار بأهليتهما المعتبرة شرعاً ونظاماً على ما يلي:

أولاً: بموجب هذه الاتفاقية اتفق الطرفان على أن يقوم الطرف الأول بتمثيل الطرف الثاني محكماً من قبله... في القضية المقامة ... / بشأن المطالبة ب

ثانياً: بقبول القيام بالأعمال محل هذه الاتفاقية، فإن الطرف الأول غير ملزم بأي حال من الأحوال بالقيام بأي عمل منافي للشرع، أو الضمير، أو الأخلاق، أو أي عمل يقصد به الأضرار مادياً أو أدبياً بالغير، سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات أو شركات.

ثالثاً: يتعهد الطرف الأول بأن يقوم بالأعمال محل هذا العقد والمشار إليها بعالية بروح الإخلاص والتفاني بما يفرضه الواجب الملحق على عاتقه.

رابعاً: يتعهد الطرف الأول بالمحافظة على حقوق الطرف الثاني والمحافظة على أمواله وممتلكاته ومستنداته ووثائقه وغير ذلك مما يخص الطرف الثاني ويكون تحت يد الطرف الأول أو يدخل في عهده بما تمليه عليه الأمانة وواجبات المهنة والثقة المتبادلة بينهما.

خامساً: يلتزم الطرف الأول بالحفاظ على المستندات المقدمة إليه وعدم إفشاء مضمونها للغير حتى بالنسبة لمساعديه أو القائمين على مؤسسات التحكيم التي يعمل في ظلها إن وجدت، ويمتد التزامه هذا بالمحافظة على أسرار الخصوم إلى كل ما يتعلق بالمعلومات والوقائع التي تصل إليه بمناسبة توليه للمهمة. كما يلتزم بتعهد النزاع بالعناية اللازمة في جميع مراحلها وحتى صدور حكم التحكيم فيه، مراعيًا دقة الإجراءات وفعاليتها وإتمامها بالشكل والميعاد المتفق عليه أو المقرر نظاماً.

سادساً: يلتزم الطرف الأول بالعناية والاهتمام في اختيار المحكم الثالث، مراعيًا توفر كافة الشروط القانونية والاتفاقية الواجب توافرها فيه، وبالتعاون مع زملائه المحكمين، وبعدم تفويض سلطاته للغير، أو التنجى عن العمل الموكل إليه إلا لأسباب جدية، وبعد إخطار الطرف الثاني في وقت مناسب، ولا يجوز له بعد ذلك إفشاء أو استخدام أية معلومات نمت إليه من خلال اطلاعه على المعلومات والمستندات الخاصة بالنزاع.

سابعاً: يتعهد الطرف الثاني بأن يضع تحت تصرف الطرف الأول دوماً وحين الطلب جميع الأوراق والوثائق والمستندات والصكوك والبيانات اللازمة لتسهيل مهمة الطرف الأول وفقاً للقواعد الشرعية والنظامية وألا يخفي عنه شيئاً من المعلومات أو المستندات المتعلقة بالنزاع.



ثامناً: أي معلومات أو بيانات يقدمها الطرف الثاني للطرف الأول بقصد تحقيق غرض مخالف للأنظمة واللوائح والقواعد الشرعية، يخول الطرف الأول الحق في فسخ هذا العقد والانسحاب منه مع التزام الطرف الثاني بدفع كافة الأتعاب المتفق عليها.

تاسعاً: تم الاتفاق بين الطرفين على تحديد أتعاب الطرف الأول عن القيام بجميع الأعمال المحددة في هذه الاتفاقية (محكماً عن الطرف الثاني) بمبلغ إجمالي مقطوع مقداره فقط (...). ريال، ويضاف إلى ذلك المبلغ ضريبة القيمة المضافة بحسب نسبتها المعتمدة في تاريخ السداد، ويستحق إجمالي المبلغ ويدفع من قبل الطرف الثاني بمجرد توقيعه هذه الاتفاقية.

عاشراً: تخضع هذه الاتفاقية في تفسيرها لأحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة واللوائح السارية في المملكة العربية السعودية، وفي حالة نشوء أي نزاع أو خلاف بين الطرفين، بسبب تفسير، أو تطبيق نصوص هذه الاتفاقية؛ يكون الفصل فيه للجهة القضائية المختصة في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.

حادي عشر: تسري هذه الاتفاقية بين أطرافها داخل المملكة العربية السعودية.

ثاني عشر: تم تحرير هذا الاتفاقية من نسختين لكل طرف نسخة للعمل بموجبها.

التوقيعات

الطرف الثاني

الطرف الأول (المحكم)

.....

فلاج بن علي المنصور